

الكتابات الفلسفية الأخيرة في مشروع عبد الله شريط

قراءة في كتاب: "الإسلام والدولة والمسلمون"

The last philosophical writings on the project of Abdullah Chreit

Reading in the book : "Islam and the State and Muslims".

طالب دكتوراه: فاروق جباري¹ ، فارح مسرهي²

Farouk DJEBBARI¹, Fareh MESSEREHI²

1 مخبر: حوار الحضارات والعولمة - جامعة باتنة1(الجزائر)، djebbarifarouk.philo@gmail.com

2 مخبر: حوار الحضارات والعولمة - جامعة باتنة1(الجزائر)، m.fareh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/07/14

تاريخ القبول: 2022/07/10

تاريخ الاستلام: 2022/05/31

الملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية الوقوف على الكتابات الفلسفية الأخيرة في مشروع عبد الله شريط الذي قدّم مقاربات فلسفية يستشكل فيها الأعطاب البنوية والتاريخية التي عطّلت مسار التنمية والتقدم في السياقات العربية الإسلامية عامة والسياق الجزائري على وجه مخصوص ، حمل لواء الحداثة والعقلانية وأبدع متون فلسفية تتميز بالعمق والواقعية يجمع فيها بين النظر والعمل، وأهم ما إستوقفنا كتابه الأخير الذي صدر قبل وفاته بسنة تقريبا تحت عنوان "الإسلام والدولة والمسلمون" ، فهو كتاب "راهنّي" ، لهذا كان الهدف من بحثنا أن نتناول منهجيا ما أثاره الفيلسوف "عبد الله شريط" في هذا الكتاب من علاقة بين الإسلام والدولة والمسلمون ، ومساءلة كل الإعضالات والالتباسات التي أنتجتها فهمنا الخاطئة.

الكلمات المفتاحية : إسلام ؛ دولة ؛ مسلمون ؛ إيديولوجيا ؛ ثقافة.

Abstract:

In this research paper, we try to identify the recent philosophical writings in the Abdullah Bar project, that hindered the path of development and progress in the Arab-Islamic contexts in general and Algeria in particular , he carried the banner of modernity and rationality and created philosophical texts characterized by depth and realism. What encourages us in this work was his last not-yet-employed valuable book, issued a year before his death entitled "Islam, the State and Muslims," which deals with current issues regarding the relationship between Islam, the state and Muslims.

Key words: Islam; Country ; Muslims; ideology; culture.

المؤلف المرسل : فاروق جباري، الايميل: djebbarifarouk.philo@gmail.com

1. مقدمة:

ننطلق في مفتح ورقنتنا البحثية مما قاله المفكر والأديب الجزائري "أمين الزاوي" في عدد خاص من سلسلة دفاتر المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر والذي تناول خصال ومنهاج وأفكار الفيلسوف "عبد الله شريط" الصادرة سنة 2008 عبر "أمين الزاوي" قائلا "الدكتور عبد الله شريط من أهومات الثقافة والفكر الجزائري، فهو أدب الفلسفة، وخلق الإذاعة، ثقف السياسة وثقف الجامعة" وها هنا من باب ثقافة الإعراف التي تكاد تكون غائبة في المشهد الثقافي الجزائري يعترف "أمين الزاوي" وغيره من المثقفين والنخب في إصدار كتاب إحتفائي بشخصية الفيلسوف "عبد الله شريط" ومدى أهمية وقيمة ما قدمه "شريط" للثقافة الوطنية الجزائرية من نصوص تنوعت وتعددت مضامينها وإشكالياتها ورهاناتها.

"عبد الله شريط" هو فيلسوف الثقافة الوطنية الجزائرية بإمّتياز، كتب متون حول التاريخ الوطني بمنهجية فلسفية، وكتب عن اللغة والهوية والسياسة والتربية والتنمية والإيديولوجية... الخ، فهو صاحب مشروع فلسفي نقدي جريء، وهو المثقف المناضل فقد سكن الجزائر وبحث في همومها وسكنته الجزائر طوال حياته منذ لحظة الكولونيالية الفرنسية إلى غاية لحظة الدولة الوطنية بعد الإستقلال، وتواصلت كتاباته حول الثقافة الجزائرية نقداً وتشخيصاً ومساءلةً وعلاجاً وهو الباحث والأستاذ الجامعي في جامعة أبو القاسم سعد الله - رحمه الله - بالجزائر العاصمة بقسم الفلسفة إلى أن وافته المنية في صيف 2010.

ترك "عبد الله شريط" مؤلفات وكتابات وحوارات في إذاعة والتلفزيون الوطنيين بالإضافة إلى مقالات في مجلات وطنية ودولية، فقد كان إنتاجه غزيراً وكان الهدف منها حسب الأستاذ "عبد الله شريط" هو النضال من أجل تحقيق الثورة الثقافية الجزائرية التي تبحث عن ذاتها منذ وقت طويل، والتي كانت ولا زالت تعيش في حالة التيه والإغتراب والفراغات المؤلمة في زمن الخراب والتشوّهات البنيوية والأمراض الفتاكة التي نخرت جسد الثقافة الوطنية، ومن أهم وأخطر المسائل التي حاول "عبد الله شريط" معالجتها تتعلق أساساً بعلاقة الدين بالدولة في السياقات العربية الإسلامية عامة والسياق الثقافي الجزائري خاصة ساعياً إلى تشرحها تشرحاً نقدياً، محاولاً ترميم كل الأفكار والرؤى والممارسات التي أنتجت فهمًا معطوباً لعلاقة الدين بالدولة، وتعد إشكالية العلاقة بين الدين والدولة من أهم الإشكاليات التي ناقشها الخطاب النهضوي والفكر العربي المعاصر وإختلفت مناقشاتهم باختلاف إيديولوجياتهم وتوجهاتهم وتحليلاتهم، إلا أن هذه الإشكالية مازالت تطرح إلى يومنا هذا مناهج ومقاربات متعددة ومختلفة نظراً لأهميتها على مستوى الحضاري والمستقبلي للشعوب العربية الإسلامية.

والأستاذ عبد الله شريط من أبرز المفكرين العرب المعاصرين الذين تناولوا إشكالية العلاقة بين الدين والدولة وفق مطارحات فلسفية جديّة وراهنّة في كتابه الهام والراهنّي والذي يحمل عنوان "الإسلام والدولة والمسلمون" كنص يستنتق معضلات سياسية أفرزتها مفاهيم تتميز بضبابية وعدم الوضوح و بمنهجيات غير فاعلة ومفعلة في التاريخ لذلك يركز الأستاذ شريط على الأدوات والآليات المنهجية للفلسفة السياسية وهو أستاذ الفلسفة السياسية بجامعة الجزائر لعقود من الزمن. فالعناصر الثلاثة في إصدار المفكر "شريط" وهي "الإسلام.. الدولة.. المسلمون" توجي بأن الرجل دقيق في توظيف المصطلحات يميز بينهما تميزاً منهجياً ولا يتعجل في إطلاق الأحكام مشرحاً لعواضلها وأزماتها البنوية واعياً منه بأن الفضاء السياسي الفعلي والحقيقي الذي يطمح للحرية والمواطنة واحترام الآخر لن يتحقق هذا المسعى الراقي دون حضور فاعل وفعال لما يعرف بـ"ثقافة الدولة"، بمعنى حضور المجهود الفكري والثقافي كأولوية الأولويات لتحقيق التنمية والإقلاع الحضاري، ومن هنا أصبح من المشروع طرح الإشكاليات التالية: فيما تتمثل قيمة وراهنية الكتاب الأخير لعبد الله شريط الذي يحمل عنوان "الإسلام.. الدولة.. والمسلمون؟ وماهي أهم المرجعيات الفلسفية السياسية التي تأثر بها "شريط" في مسألتها لإشكالية العلاقة بين الدين والدولة؟ وما هو موقفه منها؟ وما هو واقع علاقة الدين بالدولة في السياقات العربية الإسلامية عامة والسياق الجزائري خاصة؟ وما هو الترياق الرؤيوي والمنهجي الذي قدّمه "شريط" لتحقيق المصالحة والتوافق بين الدين و الدولة في إطار يجمع بين النظر والعمل (البراكسيس)؟.

2. التعريف بالكاتب والكتاب:

2.1 السيرة والمسار العلمي:

ولد "عبد الله شريط" ببلدية مسكانة ولاية أم البواقي بشرق الجزائر سنة 1921م، التحق في صباه بكتّاب القرية لحفظ القرآن الكريم على عادة أبناء عصره، بدأ تعليمه الابتدائي بمدرسة فرنسية في مسكانة سنة 1927م، ثم انتقل إلى تبسة سنة 1932 وهناك درس بمدرسة جمعية العلماء المسلمين (تهذيب البنين) على يد الشيخ العربي التبسي "سننين" (1932-1934) ثم انتقل إلى تونس سنة 1938 ودرس فيها سنة واحدة، ثم توقف بسبب الحرب العالمية الثانية، وعاد إلى قسنطينة والتحق ببعض مدارسها، ولما انتهت الحرب سنة 1945 عاد مرة أخرى إلى تونس وأنهى دراسته بجامع الزيتونة ونال شهادة التطويع سنة 1946 (بوصفصاف، 2004، صفحة 10) .

سافر إلى المشرق عن طريق فرنسا سنة 1947 بجواز سفر مزور و بسعي من النواب الجزائريين في باريس ، و في مقدمتهم " محمد خيضر " ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المجلس الوطني الفرنسي ، و منها سافر إلى دمشق و بيروت ، و هناك التحق بالجامعة السورية سنة 1947 و دخل إلى السنة الأولى أدب عربي ، و لكنه تحول إلى قسم الفلسفة بالجامعة نفسها ، و تخرج بشهادة الليسانس في الفلسفة السياسية سنة 1951 ثم عاد إلى الجزائر في الفترة ما بين (1951- 1952) و لما لم يجد عملا انتقل إلى تونس سنة 1952 و هناك التحق بالتدريس في جامعة الزيتونة بمعهد استحدث خصيصا للعلوم الحديثة (بوصفصاف، 2004، صفحة 11).

التحق سنة 1955 بالبعثة السياسية لجبهة التحرير الوطني التي تشكلت بعد اندلاع الثورة كانت مهمته في هذه البعثة الترجمة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية و قد كلف بعد إصدار جريدة "المقاومة" و جريدة "المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني بنحريير الافتتاحية و التعليق في الصحيفة ، و ترجمة المقالات المنشورة في الصحافة الدولية عن الثورة الجزائرية إلى اللغة العربية، و ضل يمارس هذه الوظيفة حتى فجر الاستقلال سنة 1962 ، التحق بعد ذلك بالجامعة الجزائرية و حاز على شهادة دكتوراه دولة في موضوع " الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون" سنة 1972 . (بوصفصاف، 2004، الصفحات 11-12)

توفي المفكر شريط في 10 جويلية 2010 عن عمر يناهز 89 سنة و ترك العديد من المؤلفات و الأعمال و المقالات في الفلسفة و التاريخ و الأدب و السياسة و حتى في الإيديولوجيا (بوساحة، 2020، صفحة 11) ، يعتقد العديد من الباحثين في فكر عبد الله شريط انه ألف ستة عشر كتابا لكن حقيقة الأمر انه ألف سبعة عشر كتابا و آخر إصداراته المنمئل في كتاب الذي يحمل عنوان " الإسلام و الدولة و المسلمون" الذي نشر سنة قبل وفاته و يعتبر هذا الكتاب من المتون الفلسفية التي بلورت فكر عبد الله شريط السياسي و الاجتماعي مما يحمله من أفكار و رؤى تتعلق بالدولة و الإسلام و المسلمون وما تطرحه هذه العناصر الثلاث من إشكاليات .

2.2 التعريف بكتاب "الإسلام و الدولة و المسلمون" :

عند تتبعنا لمؤلفات ونصوص المفكر "شريط" لفت إنتباهنا أمر غاية في أهمية هو أن المفكر لم يؤلف ستة عشر كتابا كما هو معروف عند المشتغلين حول فكره بل كتب سبعة عشر كتابا ،والكتاب الأخير في مشروعه الفكري والذي كتبه قبل وفاته كان يحمل عنوان "الإسلام والدولة والمسلمون"والذي نشر بدعم من وزارة الثقافة ضمن

الأعمال الكاملة لعبد الله شريط سنة قبل وفاة الرجل وبالتحديد في سنة ألفين وتسعة ضمن المجلد الأول في الجزء الثالث من أعماله الكاملة، يحتوي على خمسمئة وتسعة وثمانون صفحة ، و خمسة عشر فصلا ، وهو نص فلسفي راهني وكتاب قيّم عند الباحثين المهتمين بالفكر الجزائري المعاصر عامة وبفكر "عبد الله شريط" على الوجه المخصوص وقد استغرق فيه الكاتب "شريط" عشر سنوات تقريبا من البحث والتقيب والجهد الجاد، وفي تقديرنا أن كتاب الأخير لعبد الله شريط "الإسلام والدولة والمسلمون" يعد من أهم المصادر الهامة في قراءة وفهم المشروع الفلسفي لعبد الله شريط لما يطرحه من إشكاليات وما يحلّه من قضايا تتعلق بالقضايا السياسية في الفكر الإسلامي الكلاسيكي والحديث والمعاصر .

في كتابه الأخير السالف الذكر والذي يعالج فيه إشكالية تتعلق براهنا الجزائري الحالي الذي نعاني فيه إخراجات أنتجتها رؤى معطوبة و مشوهه لعلاقة الدين بالدولة هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تكمن قيمة هذا المتن في تتبع شاملة وإستمراية مشروع عبد الله شريط الفلسفي بداية من متونه السابقة وصولا بكتابه الأخير فلا يمكن أن نستوعب فلسفة "شريط" دون استحضار أفكاره الواردة في كتابه الأخير واستدعاء مقولاته الفلسفية والسياسية في زمن يختلف عن زمن السبعينات والثمانينات القرن الماضي، فالزمن الثقافي والسياسي لجزائر القرن الواحد العشرون يتباين بنيويا مع جزائر فترة الجزائر في حقبة السبعينات والثمانينات بإعتبار أن معظم نصوص عبد الله شريط التي نشرها قبل كتابه الأخيرة كتبها شريط في ثلاثة العقود الأولى من عمر الدولة الوطنية بعد الإستقلال خاصة في فترة السبعينات وثمانينات القرن الماضي.

وما يبين لنا قيمة كتاب شريط "الإسلام والدولة والمسلمون" والذي يمثل آخر ما كتبه "عبد الله شريط" قبل وفاته شهادة الدكتور والباحث "محمد سعدي" في تقديمه الرائع لإصدار شريط الأخير يقول: "كتاب جدير بالقراءة، وكتاب ينبغي أن يقرأ، كتاب لا بد من قراءته فهذه ليست جملا إعلانية لناشر من الناشرين، إنها دعوة للقراءة الجادة (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 11)، يبين الباحث محمد سعدي مدى أهمية قراءة كتاب "شريط" الأخير ويلح ويؤكد على أهميته القصوى، ولقد أشار الفيلسوف "شريط" بمناسبة تكريمه في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة سنة 2008 على أنه معتكف على تأليف كتاب يحتوي على خمسة عشر فصلا يتناول فيه قضية جوهرية ومفصلية تتعلق بسؤال ثقافة الدولة فلن يتحقق تشيد وبناء الدولة على أسس صحيحة دون التركيز على الاهتمام بثقافة الدولة ولا يمكن أن نصل لهذا المبتغى دون الرجوع لمساءلة العلاقة بين الإسلام والدولة والمسلمون وفي هذا الصدد يقول الدكتور عمر بوساحة في مقال له تحت عنوان "النقد الثقافي وآليات التحديث في

فكر عبد الله شريط" يكمن علاج الصعوبات السياسية والتخلف الاجتماعي لدى الأستاذ عبد الله شريط في التنمية البشرية وترقية المستوى الثقافي للإنسان". (بوساحة، 2020، صفحة 37).

ويدعو صاحب التقديم الرائع للكتاب الأستاذ "محمد سعدي" كل الباحثين الأكاديميين المختصين في علم الاجتماع السياسي وفي تاريخ الإسلام السياسي و السياسيين أحزابا والشخصيات و المسؤولين لقراءة وتفعيل رؤى الأستاذ "شريط" في الواقع العربي العامة والواقع الجزائري خاصة فموضوع الكتاب هام وراهنى يستنتق فيه الدكتور "شريط" إشكالية خطيرة بدأت منذ اجتماع السقيفة المشهور، والنبي عليه الصلاة والسلام لم يوار القبر بعد و يستمر إلى اليوم يثير الجدل بين المسلمين (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 11).

فمن خلال كتاب "عبد الله شريط" "الإسلام والدولة والمسلمون" والذي استغرق جهد ووقت طويل بلغ قرابة العقد من الزمن في كتابة نصوصه من طرف الفيلسوف "شريط" معتمدا على العرض والرصد والتحليل والنقد محاولا إبراز وإستنتاج أخطر وأصعب المعضلات والتي تتمثل أساسا في معضلة الحكم في المجتمعات الإسلامية في الأزمنة القديمة والحديثة والراهنة، ويمكننا القول أن المشروع الفكري "عبد الله شريط" اتضحت معالمه بعد تأليفه للكتاب السابق بمعنى أن كتابة "شريط" لهذا الكتاب يعد لحظة مهمة وفارقة في فهم وقراءة مشروعه بطريقة شاملة مرتبطة مع بعضها البعض، فلا يمكن أن نستوعب فلسفة الدكتور "شريط" بالإكتفاء فقط على نصوصه التي سبقت كتاب "الإسلام والدولة والمسلمون" مما يجعلنا أن نخترل المشروع الفلسفي "عبد الله شريط"، ومن واجبا العلمي أن نتتبع معرفيا ومنهجيا كل ما كتبه شريط والوقوف رؤويا و علميا على أفكار "شريط" ونقصد كتاباته التي سبقت مؤلفه الأخير، و وبالإضافة إلى قراءة رؤى وأطروحات في كتابه الأخير القيم "الإسلام والدولة والمسلمون" فهو حسب علمنا كتاب هام وقيم في أن واحد يحتاجه الدارسين والمختصين في فكر عبد الله شريط في الجامعات الجزائرية ونخص بالذكر الباحثين والمشتغلين حول فكره في أقسام وشعب الفلسفة.

فعنوان الكتاب الذي يقدمه لنا الفيلسوف "عبد الله شريط" مركب من ثلاثة عناصر "الإسلام والدولة والمسلمون" نعتقد أنه اختار العنوان بدقة وعن قصد لتحديد مكانم الخلل في الموضوع الذي تناوله بالبحث والتشخيص والتنقيب حتى يزيح الخلط والفهم السيئ بين المكونات الثلاث والذي كان سببا في حدوث الفوضى الفهم، ومن ثمة الدخول في فوضى الدولة، فالأستاذ "شريط" لم يقم الإسلام في الموضوع إلا نادرا لضرورة التوضيح، فالإسلام بالنسبة إليه واضح لا لبس ولا التباس فيه فأحكامه الشرعية من فروض ومحرمات محددة

وواضحة أما المشكلة ترجع بالتحديد في إقحام الدين في سياسة الصراع عن السلطة أو الحكم (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 17).

قدم المفكر فرز منهجي بين المفاهيم الثلاث "الإسلام والدولة والمسلمون" لتوضيح مكانم القصور أو الفهم المتعجل والسريع للعلاقة بين الدولة والإسلام والمسلمون في موضوع الحكم والذي نتج عنه أزمة في الحكم بسبب الخلط بين المفاهيم الثلاث لأسباب عدة ممانتج عنه ما يعرف بفوضى المسلمين في الحكم وتسير شؤونهم ، فالإسلام دين وعقيدة وأحكام شرعية واضح وجلي ولاغموض ولاتعقيد فيه أما المعضلة الحقيقية في منظور "شريط" هو إقحام الدين في الصراعات السياسية.

3. أركيولوجيا الفكر السياسي عند عبد الله شريط:

1.3 الفكر السياسي عند المعتزلة:

يصرح "عبد الله شريط" على أن فرقة المعتزلة بلغت مستوى ونضجا كبيرا في التفكير وخاصة مايتعلق بتأصيلهم للفكر السياسي على أسس الديمقراطية الراجعة ،وينطلق هذا الفكر الديمقراطي التحرري بداية من فكرة تنظيم أنفسهم فقد توزعوا على مناطق العمل -دون زعامة لواحد منهم- كل رجل في عاصمة، أبو الأسود الدؤلي في الكوفة وغيلان الدمشقي في دمشق، وواصل بن عطاء في مدينة ، وتميزوا بالإستقلالية في الفكر عن بقية الفرق، كما تميزوا بإستقلالهم السياسي عن كل سلطة (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 62)، في النص السابق يظهر مدى إعجاب "شريط" بالفكر السياسي للمعتزلة الذي يبنى على فكرة الديمقراطية التحررية وأساس الفعل الديمقراطي و يبرز جليا في الثقافة التنظيمية لزعماء الفكر الإعتزالي والذي ينم على إيمانهم بالحرية والعمل التشاركي ،ويؤكد أصحاب الفكر الإعتزالي بمبدأ الشورى في الحكم ووضع الحاكم تحت المساءلة "وقد أقرت المعتزلة بمبدأ الشورى في الحكم وضرورة مساءلة الحاكم، ولن يتأتى ذلك إلا بالتسامح و الإختلاف في الرأي الذي يحدثنا عنه الجاحظ العظيم عن حلقات المساجد التي تعقد فيه المناظرات العلمية الأدبية واللغوية الشعرية والمناظرات الكلامية والفلسفية. (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 11).

ترتكز المعتزلة على مبدأ الشورى في الحكم أو ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية بمبدأ الاختيار المناسب لتفسير شؤون الدولة يستند أساسا على الجماعة ومنه يمكننا القول أن محاولة المعتزلة تعد تأصيلا لفكرة الديمقراطية الإسلامية التي إنطلقت أساسا من رجال المعتزلة أنفسهم من حيث تنظيمهم وإستقلالية الفكر لكل واحد منهم.

ويعتبر المعتزلة أن المساواة بين الأجناس البشرية سببا للتسامح بين البشر ويؤمنون بأن ما يدعم هذا التسامح ويوسع أفق العلاقة بين الناس هو العقل، فالتسامح والعقل والتنافس السليم هو أساس الفعل الإنساني، ومن هذا الأساس فالإيمان بالعقل وبالإنسان والديمقراطية تنتلور الفلسفة السياسية للمعتزلة وتتفرد بمبادئ تختلف عن مبادئ الفرق الأخرى يقول "عبد الله شريط" "فبينما كان الخوارج منشغلين بالحرب والشيعية منشغلين باختراع الأحاديث عن تفضيل أهل البيت على غيرهم في الإمامة، كان المعتزلة يرفعون من مستواهم العقلي ويوسعون من أفقهم الفلسفي ويعمقون من روحهم الدينية المتطورة وينشؤون ما يشبه فلسفة أخلاقية من القرآن تقوم على العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، الصفحات 63-64).

إن مجمل القضايا السياسية التي أثارها المنهج الإعتزالي وأثرت في العديد من المفكرين العرب والمعاصرين على غرار عبد الله شريط خاصة في فكرتي العقلانية والديمقراطية كقاعدتين للحكم السياسي العادل بالإضافة أن الفلسفة السياسية الإعتزالية ماتزال راهنة وفي هذه النقطة العامة يطرح المفكر الجزائري "أبو عمران الشيخ"-رحمه الله- في كتابه "مسألة الحرية في الفكر الإسلامي-الحل المعتزلي-" يطرح أسئلة هامة وراهنية وهي كالتالي : ما السبيل إلى تجديد الإعتزال وتوسيعه؟ وما الذي ينبغي الاحتفاظ به؟ و ماهي أهمية المنهج الإعتزالي في تنشيط الفكر ودفع عجلة التقدم الاجتماعي؟ (الشيخ، 2012، صفحة 428)، يتفق المفكر شريط مع مضمون الأسئلة التي طرحها المفكر "أبو عمران الشيخ" والتي تتلخص حول راهنية الفلسفة السياسية الإعتزالية في وقتنا الراهن "الآن..وهنا" فيحاول "شريط" استحضار الرؤى السياسية للمعتزلة المبنية على العقل والحرية والديمقراطية والتسامح وتفعيلها تفعيلًا معاصرًا في إطار ماتتطلبه اللحظة ومايعيشه المجتمع من مشاكل سياسية لا تكاد تنتهي إطلاقًا.

2.3. الواقعية الخلدونية وسياسة الوصل بين القوة والأخلاق لبناء الدولة:

بعد تجربة السياسة للمعتزلة يستحضر الفيلسوف الجزائري "شريط" أطروحات الفلسفة السياسية والاجتماعية "لإبن خلدون" مركزا على المرتكزات التي تركز عليها الدولة في فلسفة "إبن خلدون" وأهمها العصبية القبلية والعسكرية بالإضافة إلى عوامل تشكل الدولة وشروط قوتها و استمرارها وأسباب انحطاطها وضعفها. ويرى الباحث "محمد سعدي" في مفتح تقديمه لكتاب "شريط" الأخير أن عرض الفكر الخلدوني من طرف الأستاذ "عبد الله شريط" سلس عذب ومتشعب ومشوق، فهو مغرم بإبن خلدون مفتون به، كرس عقودا من حياته العلمية والفكرية لدراسته (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 19)، فقد أنجز "شريط" أطروحة دكتوراه دولة بعنوان "الفكر الأخلاقي عند عبد إبن خلدون" والتي نوقشت يوم الاثنين بتاريخ 1972/06/09

وتألفت لجنة المناقشة من مفكرين كبار في الساحة الفكرية العربية يرأسهم الدكتور عادل العوا والدكتور عبد العزيز لحبابي مشرفا صاحب فلسفة الشخصية العربية أما أعضاء المناقشة يمثلهم الدكتور على عبد الواحد وافي من جامعة القاهرة والمفكر اللبناني ناصيف نصار صاحب فكرة الإستقلال الفلسفي العربي والمستشرق الفرنسي فانسان مونتي من جامعة باريس ودامت المناقشة حوالي خمس ساعات أحرز بعدها الأستاذ عبد الله شريط على درجة دكتوراه بدرجة جيد. (شريط، ملخص اطروحة دكتوراه عبد الله شريط، 1972).

وكانت مجلة الأصالة من المهنئين الأوائل لما حققه المفكر من نجاح وتميز في نيته لدكتوراه دولة حول موضوع يتسم بالجدة والإبداع بإعتبار أن موضوع الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون موضوعا جديدا لم يتم التطرق إليه من قبل وكان نص التهئة كالآتي: "أحرز الأستاذ عبد الله شريط على دكتوراه دولة في الآداب برتبة جيد في موضوع "الفكر الأخلاقي في فلسفة ابن خلدون"، وأسرة مجلة الأصالة تتقدم للدكتور عبد الله شريط بهذه المناسبة أحر تهانيتها بهذا النجاح العلمي الباهر (الأصالة، 1972، صفحة 178).

ويعتقد الفيلسوف شريط أن ابن خلدون قد تميّز وتفرد عن جميع عباقرة الإنسانية من أرسطو إلى جون ديوي وماركس فقد إستطاع ابن خلدون في نظر الدكتور "عبد الله شريط" أن يقدم تحليلاً علمياً لأوضاعنا ويدرس شؤون مجتمعنا بروح علمية جريئة وهذا ما يدعونا إلى التلمذ عليه يقول "شريط" بالإضافة أن ابن خلدون نفسه قد تحرر من تحكم العادات الفكرية التي سار عليها أسلافه في الثقافة الاجتماعية، وتحرر في الوقت نفسه من التقليد اليوناني التجريدي الذي ولع الكثير منهم، وهو من ثمة يُعتبر إن شئنا سدننا الأكبر فيما ننزع إليه اليوم من التحرر من نفس العبوديتين الفكريتين اللتين نعانيهما في عصرنا الحاضر ،عبودية أسلافنا بمناهجهم الخطابية السطحية ،وعبودية من بهرونا في العصر الحاضر بتقنياتهم الآلية وبقولهم الفكرية التي لاتتطبق تماما مع وقائع حياتنا الاجتماعية ويبقي ابن خلدون هو الإبن البار لأمتة العربية التي لم يزيغ لها حقيقتها وإنما عمد بتشريحها بأمانة وجرأة و شجاعة، وكان يجب أن تصبح هي المدرسة الفكرية الأولى عند متقفيها في العناية بشؤون أمتهم، بحيث لو كان هذا الرجل عند أمة من الأمم التي تحترم تراثها وتبني عليه الجديد المستمر لاتخذت من أثاره أول وثيقة تدرس في جامعاتها. (شريط، معركة المفاهيم، 1981، صفحة 163).

ينعت المفكر "شريط" ابن خلدون بالعبري وعبريته فاقت عبقرية فلاسفة من طراز كبير على غرار أرسطو وفيلسوف البراغماتية جون ديوي وصاحب الفلسفة الماركسية كارل ماركس ويرجع سبب تفوقه عليهما حسب "شريط" هو حضور نزعة العلمية الجريئة في دراسته لواقعا المعطوب لذلك يصح أن نعتبره أستاذنا وأن نتلمذ عليه ونتعلم

منه الكثير من الدروس لتجاوز مشاكلنا المتعددة ،"فعبد الله شريط" في تقديرنا تلميذ نجيب ومجتهد إستطاع ان يستوعب الدرس الخلدوني ودليل ذلك أطروحته ومقالاته حول الفكر الخلدوني ورهاناتها المستقبلية وهذا ما أكد عليه أحد تلامذة "عبد الله شريط" المجتهدين الدكتور "حمودة سعدي" فقد اشرف عليه "شريط" في مرحلة الدكتوراه بجامعة الجزائر وكتب "حمودة سعدي" مقالا هاما بعنوان "معالم الفلسفة الخلدونية الاجتماعية عند الدكتور عبد الله شريط" يقول فيه "عبد الله شريط" فهم ابن خلدون جيداً و استخلص منه الدروس الفكرية والتاريخية والمنهجية" (سعدي ح.، 2004، صفحة 193).

يعتبر اشتغال "شريط" على النص الخلدوني من أهم ما أنجزَ حول فكر ابن خلدون في عالم العربي فهو لم يكتفِ باستدعاء فلسفة ابن خلدون وتحليلها ونقدها بل تجاوزها إلى مستوى أعمق وأشمل فقد "حاول" شريط أن يقارب أزمة مجتمعنا العربي عامة والمجتمع الجزائري خاصة بتفعيل الأطروحات الخلدونية في مجال السياسة و الأخلاق والمجتمع والتربية وغيرها ،بمعنى تفعيل المتن الخلدوني تفعيلًا منهجيا مع مايتلاءم و راهنا العربي الإسلامي وواقعنا الجزائري، مع تقديم مقاربات تستشكل المعضلات الراهنة وتحاول أن تخرج من عواضلنا التاريخية والبنوية في شكل تصورات ورؤى للخروج من مشكلة التخلف والتقهقر الحضاري وهذا ماجعل "عبد الله شريط" أن ينخرط فيما يسمى "بالخلدونية الجديدة".

فلا يمكننا التطرق لمدى حضور الفكر الخلدوني في نصوص عبد الله شريط و استفادته منها وتجاوزه لها دون الوقوف على حركة الخلدونية الجديدة فهي حركة فكرية وثقافية مثلها عدد كبير من المنقنين الجزائريين والعرب التي قدمت محاولات للعودات للفكر الخلدوني و استثمار فكره معرفيا ومنهجيا ويظهر في مقاربتهم للإشكاليات الثقافية والسياسية والأخلاقية الاقتصادية التي يتخبط في المجتمع العربي الإسلامي فعلى غرار "عبد الله شريط" الذي اهتم بقضايا السياسة والأخلاق في المتن الخلدوني نجد المفكر الجزائري "عبد المجيد مزيان" الذي عكف على دراسة القضايا الاقتصادية في كتابة "النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون"، وكذلك عالم الاجتماع الجزائري "عبد القادر جغلول" صاحب الفلسفة السوسيوسياسية الذي ركز على الجانب السياسي و تمثلاته الاجتماعية في مؤلفه القيم "علم الاجتماع السياسي"، أما بخصوص الدراسات العربية التي اهتمت بفكر ابن خلدون خارج الجغرافيا الثقافية الجزائرية يمكننا أن نذكر عدة دراسات أهمها الدراسة التي قدمها المفكر المغربي محمد عابد الجابري بعنوان "فكر ابن خلدون..العصبية والدولة" وتعتبر من أهم الأبحاث الجديرة بالتبويه لما تميزت به من جدية وعمق وموضوعية

في التحليل بالإضافة إلى دراسة طه حسين بعنوان "الفلسفة الاجتماعية الخلدونية" وكتاب الدكتور حسن الساعاتي بعنوان "علم الاجتماع الخلدوني" وغيرها من الدراسات التي تناولت الفلسفة الخلدونية.

إن كل المحاولات التي تناولت المتن الخلدوني تباينت دراساتها واختلقت في طريقة تناولها المنهجي، فمنهم من قدم دراسات إحتقافية للتذكير بأهمية الفكر الخلدوني على غرار حسن الساعاتي في لبنان وهناك من وضع إبن خلدون داخل المحاكمات الإيديولوجية مثل دراسات طه حسين وعبد الله العنان، ومن المفكرين العرب من تناول الفكر الخلدوني تناولاً استثمارياً و استعادياً لمقاربة اللحظة الراهنة على غرار محمد عابد الجابري في المغرب و عبد الله شريط في الجزائر في كتابه "الفكر الأخلاقي في فلسفة إبن خلدون".

جعل إبن خلدون حسب الأستاذ "شريط" قضية الدولة العربية الموضوع الأساسي في فلسفته الاجتماعية والأخلاقية ويعتقد "شريط" أن إبن خلدون الفيلسوف الإسلامي الوحيد الذي عالج هذه القضية على ضوء واقعها المطبق في التاريخ وفي الواقع لا على ضوء مبادئها النظرية وأخلاقياتها الدينية المثالية وهو بذلك يقصد إبن خلدون - فهو الوحيد الذي نجا من الوقوع في الهوة السحيقة التي وقع فيها إخوان الصفا والفارابي والغزالي و الماوردي الذين تحدثوا عن الدولة من وجهة النظر والتقدير والإفتراض مما جعلهم يفشلون في تحقيق أدنى نصيب فلسفي وأخلاقي في فلسفتهم، فموضوع الدولة في نظر "شريط" لا يأخذ حظه من البحث الحقيقي إلا إذا دُرِسَ على أرض الواقع كما يكون مصيره الضياع إذا بُحِثَ من الزاوية النظرية فقط وبذلك يصبح الحديث عن الدولة أقرب إلى قصيدة نبيلة من قصائد العاطفة الصوفية الواعظة من المواعظ الدينية. (شريط، الفكر الأخلاقي عند إبن خلدون، 1975، صفحة 244).

ينتصر "عبد الله شريط" للمنهج الخلدوني الواقعي الذي طبقه في مقارنة إشكاليات الدولة العربية فكانت مقارنته واقعية مستمدة من وقائع تاريخية متجاوزا التنظيرات الأخلاقية والدينية، فسؤال الدولة عند "إبن خلدون" يتطلب المعالجة الواقعية ويجتنب المعالجة النظرية والتقديرية والافتراضية التي وقع فيها الفلاسفة القدماء أمثال الفارابي والغزالي وإخوان الصفا و الماوردي، فالمعالجة الواقعية التاريخية وفق المنهج النقدي التاريخي للمعضلات التي تتخبط فيها الدولة هي الطريقة الفعالة التي تجعل سؤال الدولة موضوعاً واقعياً قابلاً للبحث العلمي التاريخي، وهذا ما أكده المفكر العربي "ناصر" في مقال بعنوان "إبن خلدون في منظور الحداثة" الصادر في كتاب جماعي بعنوان "فكر إبن خلدون.. الحداثة و الحضارة والهيمنة" عن مركز دراسات الوحدة العربية يقول "ناصر" "الفكر السياسي قبل إبن خلدون موزعاً بين المقاربات الفلسفية و النظرية فقد كانت النزعة المعيارية

عند هؤلاء جميعا تسود رؤاهم إلى شؤون السياسة وتحدد معنى معارفهم السياسية وهذا بالضبط ما انقلب عليه ابن خلدون مستقيدا من السابقين إلا أنه تجاوزهم واضعا الفكر السياسي تحت مبادئ الواقعية السوسولوجية". (نصار، 2010، الصفحات 30-31)، نلاحظ منهجيا إتفاق المفكر اللبناني المعاصر "ناصيف نصار" مع موقف شريط من حضور الضرورة المنهجية الواقعية في دراسة الدولة العربية إلا أن "شريط" في تقديرنا كان تناوله لإبن خلدون في مسألة الدولة أشمل من التحليل الذي استنتجه "ناصيف نصار" لنفس المسألة مركزا "ناصيف نصار" على البعد السياسي للدولة أما "عبد الله شريط" ركز على البعد السياسي والأخلاقي.

إن المسألة الرئيسة التي دار عليها تاريخ العالم الإسلامي حتى نهاية العصر العباسي الأول هي مسألة الحكم، إلا أن الاهتمام فيها ظل يدور حول من يحكم ومن لا يحكم؟ ومن يرث الخلافة ومن لا يرثها؟ أما السؤال الذي لم يطرح قط في الفكر السياسي حسب "شريط" هو كيف نحكم؟ و باستثناء فترة البعثة المحمدية والخلافة الراشدة فإن ما يميز الحياة السياسية لدول المشرق والمغرب على حد سواء في منظور "شريط" هو عدم وجود أنظمة سياسية لا من الوجهة النظرية، ولا من الوجهة التطبيقية وبقيت مشكلة الحكم في التاريخ الإسلامي منحصرة في من يحكم من الفاعلين؟ كما بقيت بدون قواعد في الحكم وبدون مبادئ في القوانين فالدولة عند ابن خلدون لا تخضع في قيامها ولا في استقرارها ودوامها أو نهايتها وزوالها لمشئنة البشر ولا لمشئنة القدر بل تخضع لتطور وتغير في التاريخ بين النشوء والاضمحلال فطول عمرها أو قصره يخضع لعوامل البيئة الجغرافية والتطور التاريخي وتأثيرات الوراثة وغيرها من العوامل المادية. (يعيش، 2016، صفحة 296).

ومن هنا يطرح ابن خلدون في نظر "شريط" سؤالا مفصليا هل تُبنى الدولة وتُعظم على القوة المادية أم على المبادئ والمثل؟ يجيبنا "عبد الله شريط" إن الواقعيين (ماكيافلي ق16، نيتشه ق19) يرون أن الدولة لا تكن و لا تعظم إلا بالقوة المادية أما المثاليون (روسو، ومونتسكيو ق18) يرون أن القوة الحقيقية للدولة هي قوة المبادئ والشرائع والأخلاق أما ابن خلدون فقد طرح موقفا مغايرا تماما فهو يعتبر القوة المادية ويطلق عليها اسم "العصبية" و القوة المعنوية والأخلاقية ويسميتها "بالخلال" ويصرح على تكاملهما وحضورهما في بناء وتسير الدولة، فالقوة المادية وحدها أو قوة العصبية إذا لم تسندها قوة من التشريع الديني ومن الأخلاق الحميدة عند رجالها فإنها سرعان ما يتطرق إليها الوهن والضعف وتتلاشى، وبالارتكاز على الأخلاق والمبادئ وحدها دون قوة مادية تستند عليها لا تستطيع الدولة في هذه الحالة أن تقف على رجليها ولا أن تقوى على البقاء، ولذلك كان الأنبياء أنفسهم في حاجة إلى القوة المادية لكي يبنوا الشرائع الصالحة للمجتمعات، فالقوة الروحية لا بد منها للدولة، والقوة المادية لا بد منها للقوة

الروحية حتى تستقيم الدولة وتعظم (شريط، نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون، 1984، صفحة 45)، يبدو لنا جليا تأثر الفيلسوف "شريط" بإبن خلدون في فكرة التعالق المنهجي بين القوة المادية والقوة الروحية فعند تفحصنا لمشروع "عبد الله شريط" الفلسفي نجده يستثمر ويوظف هذه الفكرة المهمة في معالجته لأهم القضايا السياسية والثقافية والإجتماعية في بلده الجزائر فلا نستطيع بناء دولة المستقبل التي نستطيع أن تواجه كل التحديات والمخاطر دون الجمع المنهجي بن القوة والمبادئ الدينية والأخلاقية.

ولكي تستقيم الدولة يرى "شريط" أنه يجب علينا أن نميز بين أمرين الأمر الأول هو أن الإيمان يكون بالدين والعقيدة، أما النظام فيكون بإيجاد القوانين والعناية بمايضمن تطبيقها، ويكون هذا بالتوغل في الحضارة وتنمية القوى الذهنية وتتبع المشاكل المتجددة بالعلاج العقلاني الهادئ للواقع، فالإيمان هو الذي دفع العرب على الفتوحات العظمى، ولكن بعد أن انتهت مرحلة الفتوحات وجاءت مرحلة التنظيم لم يُظهر العرب عبقرية خاصة في تنظيم ممتلكاتهم سياسيا قدر ما أظهرها في الفتوحات العسكرية والدينية، وبقي الطابع المميز للدولة العربية هو قوة العاطفة الدينية وضعف التنظيم السياسي مما جعل كل مشكلة لا تحدث إلا وتصطدم بإحدى السؤاتين إما الإلتباع الجامد للقديم، أو التمرد الهدام والتتصل السهل وكلا الموقفين حسب "شريط" سلبي لا يبني، وإنما الموقف الإيجابي هو المحافظة على الأصول العامة مع التغيير المستمر القائم على الدراسة لتجدد الواقع وهو موقف صعب، ولكنه ككل صعب تنفر منه الطبيعة العربية ولا تستسيغه لأنه يتطلب نضالا فكريا دائما وجهدا متواصل لا هيجان فيه، ونحن لا نصلح عادة فاسدة بفكرة صالحة، لأننا لانغير بعقل بل بردت فعل عسبي وبهذا إنقلبت النظم السياسية عندنا فجأة من صوفية سياسية في منتهى السمو في فترة الإيمان على فجور سياسي عندما جاءت مرحلة الوعي والتنظيم أو عندما انتقلت حسب التعبير الخلدوني من "الشريعة" إلى "الملك" ومن تسيير المجتمع بالتكوين والتوجيه إلى الحكم المطلق الخاضع للشهوات والمفروض على الناس بالعنف المتهور (شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، 1975، صفحة 256)، وهاهنا نلاحظ أن "عبد الله شريط" يؤكد في ضرورة المحافظة على الأصول العامة المتمثلة في الدين أو العقيدة و تبيئتها مع واقعنا المعاش خاصة بما يرتبط بحياتنا السياسية فلا يمكن أن نعيش في كنف الحرية والمساواة والديمقراطية بدون تفعيل عقلاني يراهن على تجدد الواقع والسير وفق زمانيته ويتطلب هذا الوعي نضالا فكريا وثقافيا دائما ودائبا نحكم فيه بمنطق الفكرة الفاعلة لا الفكرة المنفعلة ونتجاوز كل المحاولات المتسرعة والمتعجلة النابعة من إنفعالات خاصة في مرحلة الملك التي يتحكم فيها منطق المصالح الضيقة والنرجسيات الفردية المريضة بحب الحكم والسيطرة وفق تتبع الأهواء والخضوع المطلق لحب السلطة.

لذلك يركز ابن خلدون عن فكرة العصبية باعتبارها شأن خطير للغاية فيتناولها بالدراسة من الجانب الذي يهمله بالدرجة الأولى وهو الجانب المتعلق بمفعولها السياسي، ومن هنا فإن أهم أمر كان يهتم به ابن خلدون هو النتائج السياسية التي ترتب على فكرة العصبية في أعلى درجات وجودها وأرقى مراحل تطورها أي تلك المرحلة التي تصبح فيها العصبية عبارة عن إنفاق الأهواء على المطالبة، فالعصبية في المجتمع البدوي الذي يتألف من قبائل البدو الرحل لا تتطور إلى عصبية جامعة مطالبة إلا بتدخل عامل آخر هذا العامل هو الدعوة الدينية التي تتبناها عصبية خاصة تناضل من أجل نشرها ونصرها، الشيء الذي ينتج عنه رئاسة هذه العصبية صاحبة الدعوة على باقي العصبيات المرتبطة معها بالنسب العام، فينشأ هكذا كتكتل عصبي سرعان ما يشق طريقه نحو الملك وتأسيس الدولة (الجباري، 1994، صفحة 189)، تبرز فكرة العصبية في مرحلة الملك بروزا تتحكم فيه الأهواء وبتفعليلها للدعوة الدينية تحاول أن تهيمن على العصبيات الأخرى بهدف أو بحجة تأسيس الدولة لذلك ذهب "عبد الله شريط" لتوضيح فكرة توظيف العصبية في مسألة الحكم في دولة الإسلام فهناك بونٌ كبير بين الخلافة والحكم السياسي "فالخلافة ترتبط بالنظر الشرعي في الحكم و انفصال الحكم السياسي عن الشرع، أما الدين في هذا الفرق فيبقى محتفظا بما يتميز دائما في حكم الناس عن مراعاة الأحكام الشرعية التي يتخلى عنها الحكم السياسي في أغلب فترات وجوده كم تبقى أحوال الدنيا -في النظام الخلافي- مرتبطة بمصالح الآخرة" (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 165)، ويؤكد ابن خلدون -حسب تحليل شريط- أن حقيقة الخلافة هي خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا والغاية من إقامة الحكم هي أحكام الشريعة التي لا تحصل إلا بالملك، وإن حصل في أحيان كثيرة أن زال الحكم والملك ولم تزل الشرائع من حياة المجتمع المسلم، وتبقى العلاقة بين الحكم والشرع علاقة نظرية أكثر منها عملية في جميع الحالات ويبقى المجتمع المسلم يعيش في حياته العملية والأدبية بقواعد الشريعة مغلوثة في أغلب الأحيان بالعادات، دون أن تكون مدروسة ومفلسفة حسب الشريعة و ما يجوز منها و ما لا يجوز، و ما يجب و ما يستحب في حياة الناس اليومية، ومدى ما تلتزمه من قواعد الشرع و ما تهملها و لا تقيم له اعتبارا. (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، الصفحات 165-166).

ويناقد المفكر "عبد الإله بلقزيز" مسألة العلاقة بين الدين والدولة ويختلف مع ابن خلدون في مسألة الصلة التلازمية بين الدولة والدين باعتبارها رؤية تعبر عن تماسك فكري و اتساق منطقي لكن حسبته تظل رؤية افتراضية أو حتى-معيارية ومثالية- فقد "ظلت المسافة الملحوظة بين الدين والدولة بين تعاليم متعالية تتعلق بالإيمان وسؤال الوجود والمصير، وبين سلطة سياسية تتدثر برداء ديني بين النص الديني وبين نصّ مؤوّل لأغراض سياسية مُؤسس لما يعرف ظل الدين في تلك العلاقة، مقدما مادة لا للدولة وإنما للإيديولوجيات السياسية الحاكمة، وظل

في وسع الدولة أن تتحرر من كل مُضَافٍ سياسي أو أخلاقي أو ديني عليها من خارجها" (بلقزيز، 2015، الصفحات 95-97)، وعموماً أن العلاقة بين الدين و الدولة كانت ولا زالت محل نقاش من قبل الفترة الخلدونية وأثناء الفترة الخلدونية وإلى يومنا، فالمفكر العربي عبد الإله بلقزيز ناقش المسألة من زاوية واقعية فيدعوننا للتمييز بين النص الديني المتمثل في القرآن والسنة والنص الديني المؤول التي استغلته بعض الإيديولوجيات السياسية لخدمة مصالح أو أجندات معينة و من هذا الإختلاف الواضح ينتقد "بلقزيز" فكرة التكامل والتلازم بين الدين والدولة عند ابن خلدون.

3.3 ابن أبي الضياف.. الدولة المدنية في مقابل الدولة الشيوقراطية:

في تطوافه حول مسألة الحكم في المجتمع العربي الإسلامي يعرفنا "عبد الله شريط" بشخصية تونسية مرموقة عاشت في القرن التاسع عشر نبأت وظيفة كتابة الرسائل وتعد هذه الوظيفة ذات شأن في البلدان الإسلامية ينتقي أصحابها من بين أكبر الكتاب كفاءة وتمكنا في اللغة وأناقاة، ومن المؤسف أنه رغم أهمية هذه الشخصية وتاريخها المتميز إلا أنه لا تزال مجهولة بإستثناء بعض الباحثين في التاريخ الحديث وفي التاريخ التونسي من يعرفونه (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 21).

ويؤكد الأستاذ شريط على أن "ابن أبي الضياف" أنه أول من نبه إلى فلسفة ابن خلدون في الحكم، وهو يستعمل قواعد الحكم الخلدونية في مسألة العمران التي تركز على التوافق بين الشريعة والعقل أو بين الأخلاق والنظام، مما يدل على تأثره به وإيمانه بأن فلسفته هي القادرة دون سواها على معالجة معضلة الحكم في بلاد الإسلام مستشهدا بإبن خلدون على فساد الحكم في بلاد الإسلام بما يجري في عصره وما يشاهده من علاقات قائمة على الهوى من الحاكم نحو رعيتيه، والخالية من الشريعة والعقل، وبعد إطناب في الإستشهاد بوقائع عصره الذي هو إمتداد لما قبل عصر ابن خلدون إلى غاية عصره -القرن التاسع عشر- بل وإلى عصرنا من بعده، فالحكم في بلاد المسلمين حسب "ابن أبي الضياف" كان حكما جورا وجور الملوك أقوى أسباب في تدمير البلدان وتخريب العمران وإنقراض الدول (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 180)، تعتبر شخصية ابن أبي الضياف من أهم الشخصيات المثقفة التي عرفتھا الثقافة العربية الإسلامية في القرن التاسع وبالتحديد في تونس وحسب تحليل "شريط" فهذه الشخصية المهمة الغير معروفة في الفضاء الفكري والثقافي العربي بإستثناء بعض المؤرخين التونسيين من يعرفون مدي أهمية وعمق هذه الشخصية، وتكمن عبقرية ابن أبي الضياف في تأثره الكبير بفكر ابن خلدون خاصة ما تعلق بأفكاره وتحليلاته الاجتماعية وتبنيه لفلسفة توافقية بين الشريعة والعقل لحل معضلة الحكم في البلاد الإسلامية والذي يعيش في مرحلة الضياع والتهيه و الانحطاط بسبب ظلم وجور الملوك،

وهيمنت سلطة الأهواء على سلطة الحكمة والعقل مما جعل شريط يستحضر هذه الأفكار في الكثير من نصوصه مستلهما فكر ابن أبي الضياف في هذا الشأن.

ويعتقد ابن أبي الضياف أن الدولة في العالم الإسلامي قد وصلت إلى التهلك والضعف والفساد، وما أصبحت معه لا تمثل الإسلام بل تضعفه وتضّر به، وخرج من كل ذلك بقاعدة تشبه مقياس الحقيقة والخطأ في المذهب البراغماتي الحديث، وهي أن الدولة التي تحقق العدل والحرية والرخاء لشعبها هي دولة الإسلام حتى ولو كان حكامها غير مسلمين، وأن الدولة التي لا تتعامل مع شعبها إلا بالظلم و الابتزاز والتجهيل هي دولة كافرة ولو كان حكامها مسلمين وأساس بناء الدولة عدم إتباع الهوى و تطبيق العدل، فعدم إتباع الهوى يدخل ضمن استعمال العقل بدل العاطفة و الرّفْع عن الشهوات في السياسة والمتمثلة في روح القبلية أو التعصب الجاهلي ، أما تطبيق العدل فهو الابتعاد عن كل شكل من أشكال المظالم التي يرتكبها الحكام إزاء شعبه، وخاصة المظالم الاقتصادية و الابتزاز غير المشروع وهتك المحرمات والعبث بالحرّيات الأساسية لأفراد الأمة، كما وضع الإسلام قاعدة أساسية للحكم هي قاعدة الشورى التي تبقى خاضعة لمستوى الرقي الذي تبلغه الأمة في تنظيم دولتها (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 196).

وقد عالج ابن أبي الضياف مسألة الحكم بين المسلمين والحكم عند غير المسلمين ويقصد المسيحيين متبعا المنهج المقارن ووصل في نهاية المطاف وبدون تردد وبكل وضوح أن يعلن بإنتراع المسحة الدينية عن الحكم والسياسة، فالحكم عنده هو مسألة تنظيم بشري قد يكون محل إتفاق فيه بين المسلم وغير المسلم بمعنى أن القول بالدولة الدينية أو الثيوقراطية لا معنى لها في نظر ابن أبي الضياف فأساس الحكم هو العقل الذي يهدف للعدل ويوضح "شريط" مقارنة ابن أبي الضياف بين الحكم في سياق الغربي والحكم في سياق العربي الإسلامي "فالعالم الغربي كان محل إعجاب عند 'بن أبي الضياف وحتى وإن لم يكن حكما دينيا فقد كان حكما عقليا أساسه العدل عكس ما هو موجود في الحكم في البلاد الإسلامية-حكامًا ونظمًا وشعوبًا-من حكم بالهوى عند الحكام، ونظم قبيلة لا علاقة لها بالشرع والقانون ، و من شعوب لا تقاوم ظلما ولا تعشق الحرية" (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 183)، فمسألة الحكم ليست نصوص دينية وإنما هي نصوص مدنية" القائمة على القوانين العقلية والتي لا تتعارض مع القوانين الشرعية، فالسياسة الشرعية حقيقتها الفعل الذي يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه شرع ولا نزل به الوحي، لأن الله بعث الرسل لتحصيل مصالح العباد فمهما وجدنا

مصلحة لاتعارض نصا قاطعا وغلب على ظننا أنها مطلوبة للشرع كانت معتبرة، ومن أعظم مقاصدها العدل ووسائله" (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 183).

إن ما يميز ابن أبي الضياف في اعتقادنا ليس مجموع الإشكاليات السياسية التي أثارها، ولكن محاولته نقد المجتمع والسياسة في الدول العربية الإسلامية في القرن الذي عاش فيه وهو القرن التاسع عشر فقد شهد هذا الزمن تعثرات في الميدان السياسي سببه غياب السلطة العقلية الراشدة و تسييس الحكم وطغيان الهوى و لا عدل في تسيير شؤون الدولة لذلك يدعو ابن أبي الضياف للحكم المدني المبني على الحرية والمساواة والعدل البعيد عن التخندقات الإيديولوجية و التأويلات الدينية التي سخرتها بعض الساسة لخدمة مصالحهم، فلا فائدة من تبني لفكرة الدولة الدينية ونحن نعيش واقعا سياسيا مأزوما ومخروما على مستوى الحكام أو النظم أو الشعوب،وهنا يتقاطع موقف ابن أبي الضياف حسب "شريط" مع المفكرين كأمثال خير الدين التونسي والطهطاوي في دفاعهما عن فكرة الدولة المدنية في مقابل الدولة الثيوقراطية الشكلانية التي يتسوق بها الكثير من الساسة والتي تفتقر لعنصري التفعيل والواقعية الحقيقيتين فستان بين النظر والعمل، مما جعل "عبد الله شريط" أن يأخذ بهذه الفكرة ويتبناها في بحوثه ونصوصه التي تبحث في سؤال الدولة.

4.3 الفكر السياسي عند ابن باديس:

يرى مفكرنا شريط أن عبد الحميد بن باديس يشكل معلماً من معالم الفكر السياسي في عصرنا الحديث، ويستغرق بحثه مجلدات من المعرفة الغنية و الدعوة إلى التفتح العقلي في الفكر السياسي والتوازن المتحضر والمنهج العلمي،ومانتعلمه من ابن باديس في منظور"شريط" إلى جانب قوته في المستوى النظري هو منهجه الذي يطبق به مبادئه وأفكاره بتنظيم وتوعية في المحيط البشري الذي يعمل فيه ،وقد كان يدرك أنه في هذا النمط من العمل والتنظيم قداًتى بمنهج فريد في العالم الإسلامي المعاصر وهو منهج يستحق منا أن نقف عنده لأنه إستوحاه من السنة النبوية والتوجيه القرآني وروح العصر الذي هو عصر التنظيم الجماهيري والعمل الجماعي (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، الصفحات 282-283).

وقد أسس ابن باديس ما يعرف بالجمعية علماء المسلمين في الخامس من شهر ماي سنة 1931 بقسنطينة مع مجموعة من العلماء الجزائريين على غرار البشير الإبراهيمي والعربي التبسي والطيب العقبي وغيرهم لنشر أفكارهم النظرية الإصلاحية وتوعية المجتمع الجزائري الذي كان يعيش ليل الإستعمار الفرنسي، وحاول العلامة ابن باديس بفعل ذكاءه وفطنته السياسية أن يتبع إستراتيجيتين الاثنتين في نشر أفكاره فأما الإستراتيجية الأولى فكانت

تربوية توعوية من مهام الجمعية كما ينص عليها القانون الأساسي للجمعية وتتمثل هذه المهام "في محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والفجور، ومحاربة الجهل والجمود والدجل والخرافة والأباطيل، ومحاربة كل المعوقات التي تعيق التعلم والتعليم، ويحدد الغاية التي ترمي إليها الجمعية بهذا المنهج العلمي وهي ترقية المجتمع الجزائري في جميع نواحي الحياة إلى أقصى ماترقى إليه الأمم فيكونون محترمين من أنفسهم ومن غيرهم يعرفون كيف يَسُوسُونَ وكيف يُسَاسُونَ (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 284).

لكن عبد الحميد بن باديس يعترف بأن له أعمالاً أخرى سياسية أكثر لا يقمها في عمل الجمعية بل باسمه الخاص حتى لا يجر لها المتاعب وغلط مؤسساتها، أو يتسبب في سجن أفرادها من المعلمين والمصلحين والإداريين فيهاجم سياسة الحكومة الفرنسية أو ينتقدها بلين أو بعنف أو يدعوها إلى إتباع قوانينها الديمقراطية إزاء الجزائريين كما تتبناها إزاء أبنائها، والموضوعات التي يطرحها في عمله الخاص هي كل ما يهيم مطالب الأمة، ومنها المواضيع السياسية وغيرها وهذا ما يدخل ضمن إستراتيجيته الثانية في نشر أفكاره السياسية وتعامله مع الاستعمار (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 285).

ويطرح الدكتور "شريط" فكرة محورية تتمثل في مسألة "دينية" الدولة في الإسلام أو "مدنيّتها" فقد طرحت هذه القضية العديد من المواقف والتحليلات من طرف المفكرين والنخب الثقافية والسياسية في العالم الإسلامي قديماً وحديثاً نظراً لخطورتها على الصعيدين السياسي والاجتماعي لكن هذه المسألة في عصرنا الراهن كانت محل اهتمام عدد قليل من الباحثين فقد لوحظ إهمال هذه المسألة كجزء من تراثنا الفكري "و راحوا يركزون أبحاثهم على النظريات الحديثة الغربية سواء كانت تنتمي إلى العالم الأول والثاني لأن كلا النظريتين الليبرالية والماركسية تعبر عن فكر الغرب (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 273).

من خلال موقف "شريط" السابق والذي يعتبر أن الدراسات والأبحاث في مسألة دينية الدولة أو مدنيّتها في الإسلام لم تكن محل دراسات عميقة من طرف باحثين عرب ومسلمين بسبب اهتماماتهم بالمناهج الغربية الحديثة على حساب قضايا تراثنا العربي الإسلامي ففي هذه النقطة يمكننا أن نختلف مع الأستاذ "عبد الله شريط" فيما وصل إليه فالدراسات والأبحاث الفلسفية والثقافية عامة في وقتنا الراهن تهتم بشكل كبير بمسألة العلاقة بين الدين والدولة وكل ما يدور في فلكها من قضايا وإشكاليات، وتم تنظيم ملتقيات وعقد ندوات تتناول المسألة بالإضافة إلى كتابة نصوص وتأليف كتب تطرقت لمسألة دينية الدولة أو مدنيّتها في الإسلام وممكن نذكر على سبيل المثال لا حصر الأبحاث والدراسات التي قدمها المفكر المغربي "عبد الإله بلقزيز" أهمها الدولة والدين في الاجتماع العربي

الإسلامي والدولة في الفكر الإسلامي المعاصر وأبحاث المفكر الفلسطيني وأائل الحلاق في كتابه الدولة المستحيلة (الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي) وغيرها من الكتب والدراسات القيّمة.

هذا ماجعل بعبد الحميد بن باديس أن يبحث في مسألة دينية الدولة أو مدينتها في الإسلام بالرجوع لما يعرف بالخلافة بهدف تتبع أصول المسألة ومحاولة فهمها وتفكيك عواضلها النبوية والتاريخية، لذلك "تعتبر الخلافة عند ابن باديس بمثابة المنصب الإسلامي الأعلى الذي يقوم على تنفيذ الشرع الإسلامي ولكن بواسطة الشورى من أهل الحل والعقد ومن ذوي العلم والخبرة والنظر"، ومن هنا يبدو موقف الدكتور "عبد الله شريط" من مسألة العلاقة بين الدين والدولة مستنلهما من فكر ابن باديس "قشريط" من أنصار تفعيل الدين في الحياة السياسية بشكل يتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري وطبيعة الإنسان في الوقت نفسه، وتفعيل الدين في الحياة السياسية مرتبط بتفعيل شخصية رجل الدين قبل كل شيء (سعيد، 2018، صفحة 84).

وهنا يتفق فيلسوف الإينية الجزائرية "مولود قاسم نايت بلقاسم" مع فكرة الوصل والربط بين الدين والسياسة التي استمدها "عبد الله شريط" من عند الشيخ "ابن باديس" وفي هذا الصدد يقول مولود قاسم "الإسلام دين ودولة ونظام إجتماعي متكامل صالح لكل زمان ومكان (...). فلن يتقدم المسلمون ما لم يتساءلوا مثل شكيب أرسلان ومالم يعودوا إلى القاعدة الذهبية التي تتمثل في أصول الإسلام والذي كان ولا يزال دينا ولن يزال دولة ونظاما إجتماعيا كاملا إذا استمسكنا بعروته الوثقى كما قال جمال الدين الأفغاني وهزنا نفوس الجامدين كما قال ابن باديس وقلعنا جذور الخائنين، والخائن في نظر محمد عبده ليس الذي باع وطنه فقط وإنما كل من كان في إستطاعته أن يفعل شيء في صالح وطنه ولم يفعله (بلقاسم، 1972، الصفحات 106-111)

وفي المقابل وإنطلاقا من النظرة السابقة للباحث "شرفي سعيد" التي تسعى إلى موضعه فكر "شريط" السياسي وربطه مع الفكر السياسي لابن باديس والتركيز على تبني "عبد الله شريط" لفكرة الوصل بين الديني والسياسي التي قال بها ابن باديس، ممكن أن نستحضر تأويلا مختلفا ومغايرا لمسألة الخلافة عند ابن باديس وصاحب التأويل المغاير جاء من طرف المفكر الجزائري المعاصر "زواوي بغورة" في كتابه "الإسلام والحكم" (دراسات في المسألة السياسية في الفكر الإسلامي)، فابن باديس في منظور "زواوي بغورة" ينتصر للدولة المدنية "باعتداده على فهم نقدي تاريخي لموضوع الخلافة ذلك لأن الذين يرفعون شعار الخلافة الإسلامية اليوم لا تعنيهم حقيقة الخلافة في التاريخ و لا محدودية معاييرها الدينية بقدر ما يعينهم تحقيق مخططاتهم الدينية، فالمقترحات التي تقدم بها سواء في ما تعلق بجماعة المسلمين أو في الإحتكام إلى الأمة في الشأن السياسي، أو في الفصل بين الجانب

السياسي والديني يؤكد بما لا يدع للشك تبنيه-يقصد إبن باديس -ما يسمى بالدولة المدنية" (بغورة، 2014، صفحة 27).

وفي تقديرنا يمكن القول أن "عبد الله شريط" قرأ جيدا النصوص السياسية البادسية وشدهُ فيها عمق الفلسفة السياسية الباديسية التي حاولت تقديم رؤية جديدة تتجاوز كل رؤى النخب الإصلاحية التي عرفها العالم الإسلامي بداية مع ما قدمه محمد عبده وجمال الدين الأفغاني التي ارتكنت إلى التنظير بدل الممارسة والفعل الحقيقي المجابه للاستعمار، فقد استأنف إبن باديس مشروعه الإصلاحية في الجزائر بالدفاع عن الشخصية الجزائرية ومقوماتها العربية الإسلامية مفعلا لخياراته السياسية المبنية على النضال السياسي القولي والفعلية، الذي يطمح من خلاله لتأسيس دولة الحريات والعدل والمساواة في إطار المنظومة الإسلامية التي تسعى لتحقيق الحقيقة الدينية الإنسانية.

4.جدلية العلاقة بين الدين والدولة:

يستأنف "عبد الله شريط" في كتاباته الفلسفية المتعلقة بإستنتاج علاقة الدين بالدولة في المجتمعات العربية الإسلامية وهنا يطرح سؤال حارقا هل الإسلام دين أم دين ودولة؟ وإنطلاقا من هذا السؤال الراهني يسترسل "عبد الله شريط" مبتدءا بطرح حزمة من الإشكاليات كعادة الفلاسفة دائما متسائلا: هل نأخذ الإسلام على أنه "دين" أم أنه "دين ودولة"؟ وفيما يدعو "عبد الله شريط" إلى ضرورة إذا كان الإسلام قابلا للحضارة الحديثة بإعتباره دينا لا دولة أم هو دين ودولة، كما يذهب إلى ذلك كثير من السُّنَّيين القدامى والمحدثين أمثال المودودي وحسن البنا وقادة من جماعة الإخوان المسلمين أم أن القضية رغم ما كتب فيها وحولها لم تطرح بعد بوضوح، ولم نفرق فيها بين إسلامية الدولة وإسلامية المجتمع، أي هل لابد أن تكون الدولة الإسلامية لتكون مسلمين، أم يمكن أن يكون المجتمع مسلما في أخلاقه وعاداته و سلوكياته دون أن تكون تشريعاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشريعات إسلامية (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 27).

يعتقد المفكر "شريط" أن مقارنة الإشكاليات السابقة أصبحت موضوع الساعة في السياقات العربية الإسلامية شرقا وغربا بطرح مساهمات مختلفة وبحساسيات مفرطة أو معتدلة، ولكن في جميع الحالات لابد أن نفترض أننا قبلنا الوضع المفروض هو أن تكون دولتنا "غير دينية في تشريعاتها الاقتصادية والاجتماعية ونظمها السياسية وفي نفس الوقت نعلن بأعلى أصواتنا ونسجل في دساتيرنا "دين دولة هو الإسلام" وذلك في مختلف دول البلاد العربية والإسلامية،بالإضافة أننا نرفض الحضارة الحديثة وأخلاقياتها ونظمها غير دينية ونسمي كل ذلك "غزوا ثقافيا"

ونستعد دائما لمحاربتة دون أن يبدو ذلك الإستعداد في الواقع السياسي والإجتماعي أو التشريعي ماعدا الأحوال الشخصية (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، الصفحات 27-28).

من خلال ماسبق يمكن أن نتلمس ملاحظات منهجية في المناقشة الجدية والعميقة لعبد الله شريط لجدلية العلاقة بين الدين والدولة التي تركز أساسا على التميز بين إسلامية الدولة وإسلامية المجتمع بإعتبار أننا مسلمين لأن الدولة إسلامية إما أننا مسلمين عقديا وأخلاقيا وسلوكيا دون ان تكون التشريعات التي تنظم حياتنا الاقتصادية والإجتماعية والثقافية هي في الحقيقة تشريعات إسلامية فنحن نعيش الخلط والتناقض المنهجي ، فلو افترضنا أننا نعيش في "دولة علمانية" تفصل الدين عن الدولة لكن في المقابل نعلن في دساتيرنا أن "دين الدولة هو الإسلام" من زاوية أخرى تجدنا نرفض النظم العلمانية للحضارة الغربية يدعو الغزو الثقافي لكن بدون تحضير ذواتنا لاستعداد سياسيا و اجتماعيا وثقافيا وتشريعيا لمقاومة الغزو الثقافي.

ويواصل "شريط" في طرح إشكالياته الحارقة "لم نبحث عن الإسلام هل هو دين ودولة، أم دين مجتمع أم دين الأفراد؟ أي ما هو الدين هنا؟ هل هو العبادة أم التربية الناشئة منها في الفرد والمجتمع؟" (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 28)، فمن خلال هذه الترسانة الإستشكالية التي طرحها "شريط" يمكننا أن نقول أن "عبد الله شريط" يحتفي بثقافة السؤال وليس من دعاة بما يعرف بثقافة الأجوبة فهو دائم المساعلة لا يستلم للإجابات الجاهزة التي تقارب الحقيقة من زاوية واحدة، وهنا يخطو خطوة الفيلسوف السائل و السؤال الذي يتماهى مع الأسئلة ولا يتخندق وفق إجابات الأقرب للإيديولوجيا منها والبعيدة عن المكاشفة والرصد والتشخيص والنقد، فهو يحفر ويبحث باستمرار، لذلك نجده يستتق مسألة العلاقة بين الدين والدولة إستتق الفيلسوف المسلح بالجهاز المفاهيمي السياسي وبالمنهجية السياسية الواقعية القائمة على الفرز المنهجي بين مفاهيم السياسية وتصحيح فهمنا الخاطئة والمتعجلة في علاقة الدين بالدولة ، وفي معرفتنا لحقيقة الدين كعقيدة وحقيقة الدين كمارسات فردية وجماعية وفي تشريعاتنا، هل حقا نعيش وفق علمانية الدولة أو دينية الدولة، ويبحث "شريط" في أهم العورات التي نتجت عن سوء فهمنا لديننا ومقاصده الشرعية ومدى تفعيلها راهنيا و ما يتناسب مع واقعنا المعاش.

5. البحث عن ثقافة الدولة كترياق لمعضلات الدولة:

ينتهي الفيلسوف "عبد الله شريط" إلى تحليل هام وراهني في كتابه "الإسلام والدولة والمسلمون" مفاده أن سبب فشلنا في بناء الدولة المستقرة والمستمرة يعود أساسا للخلط بين ماهو ديني و ماهو دنيوي في بناء الدولة "وأنا

لم نؤسس لثقافة استمرارية الدولة ولم نحفظ بالتجارب التي سبقتنا بل عملنا على هدم ماسبق بالتجاهل والعداء، كما أننا لم ندستر ولم نقنن تلك التجارب لنصل إلى تبنى الدولة الحديثة التي توصلت إليها التجارب الإنسانية المتراكمة عبر تاريخ البشرية. (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 24).

وهنا نجد أن أهم عطب تعاني منه الأمة العربية الإسلامية يكمن في عملية الخلط بين الدين والدنيا سببه الرئيس توظيف مفهوم خاطئة في تحديد العلاقة الحوارية والتفاعلية بينهما مما نتج عنه تعطل بناء الدولة القائمة على الحرية والعدالة والقانون والمساواة بين الأفراد لذلك فبناء الدولة في فلسفة عبد الله شريط "يستلزم أن تكون مؤسسة على الشورى التي أقرها الإسلام في هذا الشأن ، وأن تكون ديمقراطية تحترم المواطن وتحقق العدالة بين المواطنين، وأن تبنى على مؤسسات منتخبة بدون تزوير ولألف لا دوران ويخضع المسؤول فيها للمساءلة على أساس القانون والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وبالتأكيد أن الأستاذ "عبد الله شريط" وهو يتابع تجربة "المسلمين" وليس "الإسلام" مع الدولة كان هاجسه الأساسي بناء الدولة الجزائرية الوطنية المستقلة وهي معضلة كبرى عالجناها بسطحية، بنينا الشكل وتركنا الروح، ولم نعالج الفلسفة ولا الأسس التي تقوم عليها الدولة ولم نظور ثقافة الدولة ولم نكون رجال الدولة قادرين عن قيادتها" (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 24).

وتعطل بناء ثقافة الدولة في نظر الأستاذ "شريط" يرجع لعدة عوامل أهمها للعلاقة المتشنجة بين المثقف والسياسي فكلاهما يتحمل مسؤولية الإخفاقات والنكسات التي تعاني منها المجتمعات العربية الإسلامية فالإشكالية مزدوجة تتمثل في عجز المثقف عن هضم السياسة و إحتقار السياسي لكل ما هو ثقافي، فما تزال فجوات على غاية من الخطورة حرمت السياسي في عصرنا من ثمار الفكر في سياسيته، وحرمت المثقف من الاهتمام بشؤون المجتمع بإعتبارها هي السياسة بمفهومها الحديث (شريط، حوار إيديولوجي مع عبد الله العروي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، 2009، صفحة 8).

فالفكر والتاريخ السياسي للأمة العربية الإسلامية عامة والجزائرية خاصة حسب "شريط" هو بحث و تنقيب إذا كانت لنا ثقافة الدولة حقا أم أن الدولة موجودة بشكل من أشكال لكن تغيب ثقافتها فتاريخنا السياسي هو بحث عن ثقافة الدولة في مجتمعاتنا سواء فعلنا ذلك عن قصد أو عن غير قصد ومن ثم قد يكون من المفيد أن نبحث في مشكلة الدولة في الإسلام عما إذا كانت لنا ثقافة هذه الدولة، وعما إذا كان من الممكن أن تكون هذه الدولة ونحن لا نملك ثقافتها؟، وثقافتها هي التشبع بالإسلام عقيدة وأخلاقا من ناحية والتشبع بفكر الدولة قانونا وثقافة" (عبد الله

شريط، الإسلام والدولة والمسلمون، 2009، ص34)، وحسب تقديرنا لا يمكن أن نقاوم الخرابات والفراغات المؤلمة التي تعيشها الدولة الوطنية بدون بناء مشروع ثقافي تحتضنه الدولة، مشروعا يؤثث لقيمة وأهمية الثقافة الجزائرية ولن يتحقق ذلك إلا بتضافر جهود المثقفين و السياسيين معا لكونهما يشكلان الفعل التنموي والحضاري في بناء الدولة ويؤكد الباحث "محمد سعدي" على هذه الفكرة بقوله "الثقافة السياسية وسياسة الثقافة يشكلان نسيج متشابك لهما الفاعلية الاجتماعية والسياسية في مسيرتنا الوطنية العامة، فالثقافة هي البناء الأساسي في إستراتيجية أي نهوض وطني اجتماعي و سياسي و اقتصادي (...). وغياب المشروع الثقافي يعني غياب المرجعية في الدولة الناشئة" (سعدي م.، 2005، الصفحات 156-158).

وبغياب المشروع الثقافي نتج عنه فراغ سياسي وإيديولوجي وأخلاقي، وإهمال معالجة مشاكل الإنسان في هذه الأزمة الحقيقية وفقدان التربية السياسية بالإضافة إلى ضعف الفكر السياسي الحالي و التجاء الشباب إلى البطالة العقلية واللهو المتسخ أوالتدين لا كترية سياسية بل كملجأ أو فرار من حياة الفساد أو كرفض للمجتمع الرسمي مما نتج عنه النقمة على الحاضر وإنكار الماضي وغموض الرؤية إلى المستقبل ويظهر ذلك في فيضان الأدب السياسي الرخيص الذي أصبح مهنة للعيش ولم يعد رسالة خاصة في مستوى وسائل الإعلام، وفيضان الملتقيات والمؤتمرات والمواثيق و التعليمات واللوائح والشعارات التي تتضافر كلها لتغطي العجز عن الكفاءة الحقيقية في مواجهة المشاكل بمواقف، وماترتب عنه فقدان الثقة عند الشباب في هذه الشطحات التي استهلكت وأصبحت جذوعا يابسة لاثمر فيها، وعلاج أزمة الشباب لم يعالج معالجة جادة وصرحة للمشكلة و اكتفاء بالمعالجة المهرجانية والكرنفالية (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، الصفحات 332-333)، ويختصر "عبد الله شريط" كل المشكلات السياسية التي أصبحت وباءا علينا جميعا في مشكلة الإنسان ويلوم "شريط" الدولة والحزب في إهمالهما بمشكلة الإنسان الجزائري "فصحيح أن الدولة قد اهتمت كثيرا بأرضية الإنسان الجزائري فشيدت المدارس والملاعب الرياضية والجامعات و دور الثقافة والنوادي الترفيهية للشباب، أما الاهتمام بالإنسان نفسه فقد بقي مهملا، فلم يستطع الحزب والدولة أن يكونا الشباب الجزائري تكوينا ثقافيا وتوعية الشباب في شتى المجالات" (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 332)، وفي هذه النقطة نلاحظ إتفاق الأستاذ "عبد الله شريط" مع فيلسوف الحضارة "مالك بن نبي" فسؤال الإنسان سؤال محوري في الفلسفة البيئانية بإعتبار أن الإنسان يمثل الرأسمال البشري فلا يمكن أن نحقق النهضة الحضارية دون الاهتمام والتركيز على الإنسان أخلاقيا وفكريا وتربويا وثقافيا وجماليًا فلا بد من بناء الإنسان أولا بناءا فعالا ومن ثمة ننطلق في بناء الحضارة.

وللخروج من معضلاتنا السياسية و تخلفنا المجتمعي يقترح عبد الله شريط رؤية جديدة تنطلق بالعناية الجادة والجدية بالرأسمال البشري والرأسمال الثقافي معا مركزا على دور المدرسة الهادف لإصلاح وتنقيف الفضاء الإجتماعي وفي هذا الصدد يقول الدكتور "عمر بوساحة"-وهو من أحد طلبة عبد الله شريط- " يكمن علاج مشكلاتنا السياسية والتخلف المجتمعي لدى الأستاذ" شريط" في التنمية البشرية وترقية المستوى الثقافي للإنسان (...). صحيح يعدّ التّعليم و انتشاره على نطاق واسع من أنجع الوسائل الضرورية لمعالجة الأمراض الاجتماعية المؤدية للتأخر الحضاري و الانحلال الإجتماعي،ولكن انتشار تعليم المدرسة وحدها دون المحيط الاجتماعي العام ينقص من فاعلية المدرسة والتعليم ويقلل من دورهما ونتاجهما،فأحسن طريقة تمكن المدرسة من أداء مهمتها التنقيفية تكمن في إصلاح وتنقيف محيطها الاجتماعي" (بوساحة، 2020، صفحة 38).

ويحلل الأستاذ "عبد الله شريط" أسباب معضلاتنا السياسية بعمق وحصافة منقطعة النظير فغياب المشروع الفكري والثقافي تسبب في إنتكاساتنا و إرتكاساتنا، ويظهر ذلك جليا في ثورتنا ضد الاستعمار الفرنسي فقد حاربنا الاستعمار و انتصرنا عليه لكن في حدود السلاح المادي، بمعنى نجحنا في معركة التحرير ولم ننجح في الثورة نفسها التي تعني التحرر الجذري من كل أشكال ومظاهر الإستعمار الفكري والثقافي التي فرضتها فرنسا ،وبعد الإستقلال عشنا مرحلة التشديد المادي بدل البناء الثقافي والفكري للإنسان بسبب اعتمادنا على تجربتنا المسلحة ،فأقمنا الأجهزة المادية للدولة -ولكن دون محتوى الفكري للدولة-وأقمنا كل المؤسسات التي تبنى عليها الدولة الاشتراكية ،ولكن مايجري في داخلها من أفكار الناس و سلوكات أجهزتها البشرية هو من صميم السلوكات الفوضوية التي ليست إشتراكية و لا رأسمالية، وتعودنا هذا السلوك الذي نسميه "ثورة" ونمارسه "فوضى"، فأصبح في نظرنا طبيعيا لا يستحق أن نراجع له أو نصيح في وجهه وننكره" (شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، 2009، صفحة 271).

ومما لاشك فيه فغياب ثقافة الدولة من وجهة التحليل الذي قدمه "شريط" أنتج أعطاب بنوية متعددة ومختلفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي ترسخت في المجتمع الجزائري منذ اللحظة الكولونيالية مع بداية ما يعرف بالثورة المسلحة ضد المستدمر الفرنسي فقد كان ههنا الوحيد تحقيق الإستقلال وكسب معركة التحرير و التخلص من العيش في كنف العبودية والذل لكن دون رهان فكري وثقافي يؤثت ويخطط لهذه الثورة الفعلية فنجحنا في المواجهات العسكرية وهذا في حد ذاته إنجاز عظيم لكن بعد اللحظة الكولونيالية وبداية الدولة الوطنية بعد نيل الحرية و الاستقلال لم ننجح في بناء دولة بالمعنى الفكري والحقيقي لمفهوم الدولة القائمة على الثروة البشرية و

الحركية الثقافية كمشروع مفصلي لبناء الدولة الفعلية، وفي نهاية المطاف ركزنا كل خططنا وإستراتيجياتنا على الهياكل المادية الفارغة من محتواها الروحي والفكري والثقافي وأصبحنا نعيش الفوضى بل ومنتج الفوضى بدل الثورة الحقيقية التغييرية التي تنطلق من الإنسان أولاً.

ونظراً لهذا الواقع المأزوم والمخروم بنويوا ناقش صاحب كتاب "الإسلام والدولة والمسلمون" الأستاذ "عبد الله شريط" إشكالية غياب ثقافة الدولة على المستوى السياسي ونتيجة غياب ثقافة الدولة أنتجنا سياسيين غير مؤهلين للقيام بأعباء السياسة، كما أننا لم نعد مسؤولي دولة لهم الإحساس السياسي الوظيفي المدني، ولم تكوّن المؤسسات التشريعية المنتخبة المؤهلة القادرة على القيام بأعباء التمثيل الشعبي الحقيقي وإنجاز الرقابة الفعلية، وتركنا "الهواة" يتسلقون إلى الدولة و امتهان السياسة ولم نفصل كما يفصل المسلمون عبر تاريخهم بين ما هو سياسي دنيوي و ما هو ديني (شريط، الإسلام و الدولة و المسلمون، 2009، صفحة 24).

ويرى المفكر "شريط" أن نتيجة عدم فصلنا بين ما هو سياسي دنيوي و ما هو ديني يعود بالأساس لغياب الفكر والجهد الإيديولوجي وتفعيله تفعيلاً منهجياً وواقعياً على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي وخاصة على المستوى الثقافي ذلك لأن "الثورة الثقافية تعتبر من أخطر الثورات وأقربها إلى الإنزلاق نحو الإغراق، ولذلك كان المجهود الإيديولوجي الذي تجاهله القائمون على الثورة عندنا أهم منه في مجالات البناء السياسي الأخرى (...)" فالثورة الثقافية في بلادنا لكي تنجح وتأتي أكلها في منظور عبد الله شريط عليها أن ترفع شعار "العودة إلى الأصل"، فالجامعة على سبيل المثال يجب أن تضطلع بدورها الطبيعي المتمثل في أن تكون المخبر الذي تحل فيه بنية المجتمع وتركيباته وتاريخه وعاداته وتراثه المعنوي وسلبياته" (أخرون، 2015، الصفحات 257-258).

يوظف مفكرنا "شريط" مبدأ يطلق عليه "مبدأ الرجوع إلى الأصل" كمنهج فكري ومنهجي للخروج من أزمتنا الحضارية التي طال زمانها وتعقدت إشكالياتها و لا يقصد "شريط" بمبدأ الرجوع للأصل "التمسك بالتراث بغته و سمينه، كما أنه ليس تماشياً مع فلسفة أحد تيارات الفكر العربي الحديث التي تقول لا تصلح حال الأمة إلا بما صلح أولها، إن هذا المبدأ يجمع منهجياً بين الأصالة والمعاصرة ولن يتحقق ذلك إلا بمنهج علمي معاصر، وعلينا تحرير هذا التراث من سيطرة الأموات وسيطرة الاستعمار معاً (أخرون، 2015، صفحة 261). دعوة "عبد الله شريط" القائلة بالجمع المنهجي بين الأصالة والمعاصرة لا تعني الجمع التلقيني بل الجمع التوافقي البناء الذي يستحضر المقولات التراثية ويحاول تبيئتها-بلغة الجابري- مع الراهن والمعطيات التي يفرضها العصر والإستفادة من المناهج

والتجارب الغربية لحل مشكلة تخلفنا وتأخرنا الحضاري بإستحضارها إستحضاراً فاعلاً وفعالاً مع إستيعابها برشد والأخذ الذكي منها بما يتناسب مع خصوصياتنا الثقافية.

ويستمر الأستاذ "شريط" في مساءلة وضعنا الثقافي المتأزم ويستدل بزمانية نهضتنا الحديثة التي قد تجاوز عمرها نصف قرن من الزمن، و هذه المدة إستطاع فيها الإتحاد السوفيتي أن يقفز من مجتمع متأخر إلى دولة عظمى، واستطاعت أمريكا في ضعف هذه المدة أن تكون معجزة القرن العشرين، واستطاعت الصين في أقل من نصف هذه المدة أن تحتل مكانتها بينهما، والسبب الرئيسي في منظور "عبد الله شريط" أنه كان لهم فلاسفة اجتماعيين و أنكبوا على دراسة أوضاعهم وتشريحها علمياً إلى جانب علمائهم الطبيعيين والتقنيين، وانصرفنا نحن طيلة هذه المدة في الثقافة اللفظية والفخر والهجاء الجاهلي والجدل الكلامي فبقينا حيث نحن في حقيقتنا، وإذا تغير زيفنا تغيراً كبيراً، و تزيفت نظرتنا إلى واقعنا تزيفاً أخطر، لذلك عشنا طيلة فترتنا الحضارية الحديثة بعبادات الأموات من أسلافنا، إلى جانب ثقافة الأطفال من محدثينا وهكذا كان زيفنا مضاعف، والخلص من هذا الزيف المضاعف في حياتنا وفكرنا هو بذل المجهود الفكري الذي تهرينا منه لحد الآن في المجال الاجتماعي، وبذل مجهود في فهم واقعنا علمياً قبل أن نعلم إلى تغييره عملياً (شريط، الحقيقة و الزيف في المجتمع العربي، 1972، صفحة 193).

وعليه نستطيع القول، أن "عبد الله شريط" أبدع مصطلحاً جديداً إسمه "الزيف المضاعف" ومن مسوغات توظيفه لهذا المصطلح مانعشيه من إحتباس ثقافي يتميز بالسطحية والإبتذال و الكرنفالية وأقل ما يقال عنه أنه وضع بائس، وعلّة وصولنا إلى هذا الوضع المتردي تتمثل بعدم فهمنا لواقعنا علمياً، كما أننا لم نعلم بتشريح مشاكله بكل جرأة علمية وإنقلنا مباشرة للتغيير العملي لكن وللأسف لم ننجح، مما نتج عنه عطبا نفسياً في مجتمعنا يتمثل في سيطرة منطق الزيف على تصوراتنا وأحكامنا تتحكم فيه نظرة تراثية بطلها الأول الأموات فنوجهنا بقراءة تراثنا قراءة سطحية ونستحضره إستحضاراً آلياً ميكانيكياً كان الأجدر بنا أن نستحضره إستحضاراً إستثمارياً واعياً فاعلاً مع راهنتينا نتجاوز فيه هيمنة بعض التأويلات الصيبانية السطحية والمبتذلة التي قال بها بعض المفكرين العرب، وللخروج من الزيف المزدوج في حياتنا وثقافتنا حسب "شريط" يجب العودة بل العودات إلى العمل الفكري والثقافي والفلسفي في الحقل السوسبيولوجي فعلياً أن نفهم جيداً هذا الواقع وتعلّقه وتعلّلاً فكرياً ومن ثمة نعمل على الفعل التغييرى العملي، ومنه تبرز لنا نزعة شريط البراكسية التي تجمع بين النظر والعمل معاً في.

مما سبق ذكره نصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن "عبد الله شريط" فيلسوف جزائري معاصر أنتج نصوص فلسفية واعدة باحثا وراصدا وناقدا للوضع البائس التي تعاني منه المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة في مستويات عدة .
- حاول الأستاذ "شريط" إستنتاج ومساءلة إشكاليات وقضايا الدولة الوطنية في لحظة ما بعد الإستقلال ، فسكّته هم الجزائر وهموم الثقافة الوطنية الجزائرية، فهو نموذج للمتقف العضوي بلغة أنطونيو غرامشي" وهو الملقب بفيلسوف الثقافة الوطنية الجزائرية .
- بذل مجهودات أقل ما يقال عنها أنها مجهودات النضال الفكري والثقافي والسياسي المتميزة والفريدة طوال مرحلة الإستعمار الفرنسي إلى غاية مرحلة الدولة الوطنية هذا ما حفّزنا أن نُنقّب في نصوصه ومقالاته وترجماته وحواراته وأهم ما إستوقفنا كتابه الأخير القيم الذي صدر قبل وفاته بسنة تحت عنوان "الإسلام والدولة والمسلمون" والذي عالج فيه قضايا فكرية وسياسية ودينية وثقافية وتربوية جزائرية بإمّتيار .
- كل الدراسات والأبحاث والمقالات حسب نتبعنا ودراستنا لفلسفته لم توظف هذا الإصدار القيم والمهم والضروري لبلورة وفهم مشروعه الفلسفي، لهذا يعد كتاب "الإسلام والدولة والمسلمون" كتاب راهني وهام يحتفي بثقافة السؤال في مقابل ثقافة الأجوبة الجاهزة وذلك في إستنطاق لمعضلة العلاقة بين العناصر الثلاث -الإسلام والدولة والمسلمون- التي تميزت بالضبابية وعدم الوضوح نظرا للخلط بين المفاهيم من جهة و التسرع والتعجل في إطلاق الأحكام.
- كما يجب التأكيد على نقطة أخرى لفهم مشروع عبد الله شريط الفلسفي والمتمثلة في المطارحات الفلسفية الأخيرة التي تضمنها كتابه "الإسلام والدولة والمسلمون" ابتداءا بإستدعائه للمتون الفكرية السياسية العربية الإسلامية وإستفادته منها على غرار المتن الفلسفي السياسي للمعتزلة الذي ينتصر للعقلانية والحرية والديمقراطية والتسامح والإختلاف.

- استحضاره لنصوص عبد الرحمان ابن خلدون إستحضارا منهجيا من خلال تفعيله للمقاربات الخلدونية تفعيلا إستثماريا يتمأسس على أرضية علمية واقعية تتجاوز كل التفسيرات الطوباوية والتأويلات الإيديولوجية التي هيمنت على المشهد الثقافي العربي الإسلامي لقرون من الزمن لذلك اهتم "عبد الله شريط" بالفلسفة الأخلاقية في النص الخلدوني و استفاد منها في تحليلاته للواقع العربي عامة والواقع الجزائري خاصة.

- إعجاب المفكر بفكر ابن أبي الضياف الفيلسوف التونسي في القرن التاسع عشر الذي انتصر للدولة المدنية مقابل الدولة الثيوقراطية، وصولا إلى القرن العشرين وبروز جمعية العلماء المسلمين بقيادة "عبد الحميد ابن باديس" الذي ترك أثرا كبيرا في فكر "عبد الله شريط" خاصة من الزاوية السياسية فقد كان ابن باديس يمتلك مخطط إستراتيجي في التعامل السياسي مع الإستعمار الفرنسي فهو لم يقم الجمعية في سجلاته السياسية مع فرنسا في مقابل كان معارضا شرسا للسياسة الفرنسية في مجلة الشهاب فهو يفصل بين ابن باديس الشخص و ابن باديس الممثل للجمعية وهذه الإستراتيجية نجدها عند عبد الله شريط في تأثره بالمسار النضالي القولي والفعلي لابن باديس .

- يطرح "شريط"مسألة هامة في كتابة تتعلق بمسألة العلاقة بين الدين والدولة فهو الفيلسوف صاحب الجهاز المفاهيمي السياسي ، والمنهجية السياسية العلمية الواقعية المبنية على الفرز المنهجي بين مفاهيم الفكر السياسي ومع تصحيح فهمنا الخاطئة والمتعجلة في علاقة الدين بالدولة ، وذلك في معرفتنا لحقيقة الدين كعقيدة وحقيقة الدين كمارسات فردية وجماعية في تشريعاتنا، وهل حقا نعيش وفق علمانية الدولة أو دينية الدولة؟.

- في الأخير يقدم "عبد الله شريط" الترياق الرؤيوي والمنهجي لتحقيق المصالحة والتوافق بين الدين الدولة في إطار يجمع بين النظر والعمل(البراكسيس) مركزا على فكرة "ثقافة الدولة" فغياب المشروع الثقافي يجعلنا نعيش في العراء لا نجد ما نحتمي به في زمن إفتراس العولمي الرهيب،فلا يمكن أن نسير إلى أمام في نظر "عبد الله شريط" ونحقق التنمية والنهوض دون الرهان على ما يعرف "بالثورة الثقافية" وهي بدورها تعمل على تثوير الفعل الإنساني في التاريخ.

- وما يمكن قوله أن كتاب الأخير لعبد الله شريط هو تكملة لمشروعه الفلسفي الذي تجاوز أكثر من ستين سنة من العطاء والبحث، وحاولنا تناول أهم إشكاليات التي طرحها "شريط" في كتابه الأخير "الإسلام والدولة والمسلمون" إلا أننا ننوّه الباحثين والمشتغلين على فلسفة عبد الله شريط عامة أن هناك العديد من إشكاليات والأطروحات التي فرشها وطرحها "عبد الله شريط" في كتابه الأخير تتطلب التنقيب نظرا لقيمتها وزايتها وزاهيتها مثل إشكالية عناصر الدولة الإسلامية في البلاد المغاربية، وإشكالية الدولة المغاربية في الميزان وغيرها من المطارحات الراهنة.

7. قائمة المراجع:

- 1- ابو عمران الشيخ. (2012). مسألة الحرية في الفكر الإسلامي (المجلد الأولى). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- 2- بن دحمان الحاج و اخرون. (2015). المفكر عبد الله شريط و مشروع النهوض بثقافتنا الوطنية ، ضمن كتاب فلسفة الثقافة. الجزائر: الجمعية الجزائرية للدراسات الجزائرية.
- 3- حمودة سعدي. (2004). معالم الفلسفة الخلدونية، أعمال الدكتور عبد الله شريط الفكرية والفلسفية في ميزان الباحثين الجامعيين (المجلد د ط). قسنطينة: منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية.
- 3- خزار وسيلة يعيش. (2016, 06 28). الفكر السياسي بين عبد الله شريط و عبد القادر جغلول. مجلة الأتسنة للبحوث و الدراسات .
- 4- زواوي بغورة. (2014). الإسلام و الحكم (المجلد الأولى). الجزائر: دار النشر ابن ناديم.
- 5- شريفي سعيد. (2018, 06 28). الجانب السياسي في فكر المرحوم عبد الله شريط.
- 6- عبد الإله بلقزيز. (2015). الدولة و الدين في الإجماع العربي الإسلامي (المجلد الأولى). بيروت: منتدى المعارف.
- 7- عبد الكريم بوصفصاف. (2004). السيرة الذاتية و المسيرة العلمية لعميد الفلاسفة الجزائريين الدكتور عبد الله شريط ، أعمال الدكتور عبد الله شريط الفكرية و الفلسفية في ميزان الباحثين الجامعيين (المجلد د ط). قسنطينة، الجزائر: منشورات مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية.
- 8- عبد الله شريط. (2009). الإسلام و الدولة و المسلمون (المجلد الأولى). الجزائر: منشورات السهل.
- 9- عبد الله شريط. (5, 1972). الحقيقة و الزيف في المجتمع العربي. الأصالة .

- 10- عبد الله شريط. (1975). *الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون* (المجلد دط). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 11- عبد الله شريط. (2009). *المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية*. الجزائر: منشورات السهل.
- 12- عبد الله شريط. (2009). *حوار إيديولوجي مع عبد الله العروي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية* (المجلد د ط). الجزائر: منشورات السهل.
- 13- عبد الله شريط. (1981). *معركة المفاهيم* (المجلد 1). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
- 14- عبد الله شريط. (ماي، 1972). *ملخص اطروحة دكتوراه عبد الله شريط*. صفحة 126.
- 15- عبد الله شريط. (1984). *نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون* (المجلد د ط). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 16- عمر بوساحة. (2020). *عبد الله شريط، شهادات في مسار إستثنائي* (المجلد 1). الجزائر: وزارة الثقافة و الفنون الجزائرية.
- 17- مجلة الأصالة. (سبتمبر، 1972). *تهنئة عبد الله شريط*. صفحة 178.
- 18- محمد سعيدي. (2005). *من الاستقلال إلى الثورة* (المجلد الاولي). الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية.
- 19- محمد عابد الجابري. (1994). *فكر ابن خلدون ، العصبية و الدولة* (المجلد السادسة). بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
- 20- مولود قاسم نایت بلقاسم. (07، 1972). *الاسلام دين و دولة*.
- 21- ناصيف نصار. (2010). *ابن خلدون في منظور الحداثة* (المجلد الثانية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.